

عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي القارح النحوي

د. حورية عيب

أستاذة محاضرة بكلية العلوم الإسلامية

- جامعة الجزائر -

مقدمة:

فَصَّلَ اللهُ تَعَالَى الْإِنْسَانَ بِالْفَهْمِ، وَحَبَاهُ بِالْعِلْمِ، وَمَيَّزَهُ بِالْعَقْلِ، وَفَضَّلَهُ عَلَى كَثِيرٍ
مَنْ خَلَقَ تَفْضِيلًا.

أما بعد، فإن أهم العلوم العربية التي اهتم بها العرب والمسلمون على مر العصور
علم النحو، إذ عنوا بالمسائل النحوية عناية كبيرة، وناقشوا كثيرا من قضايا التركيب
النحوي من خلال القرآن الكريم وقراءاته، وكلام العرب نظمه ونثره، وقد كان لأرائهم
أثر كبير في التوجيهات الإعرابية، وفي آراء من أتى بعدهم من العلماء والباحثين.
وإن أول الأعمال النحوية التي وصلت إلينا هو كتاب سيبويه المتوفى سنة مائة وثمانين
للهجرة (180هـ)، وهي فترة متأخرة عن بدء الدراسة النحوية والتأليف في النحو⁽¹⁾، إذ
إن أول من استعمل مصطلح النحو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، يقول ابن سلام



الجمحي: "إن ابن أبي إسحاق كان أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل"⁽²⁾، أي وسع أصول قياس العربية وأحكامها وبين علل النحو، وكانت غايته الوصول إلى وضع قواعد نحوية لها من الاطراد و البعد عن التوسع و الشذوذ ما يعصم الألسنة من الخطأ و اللحن.

و إذا عرفنا أن الحضرمي قد توفي سنة مائة وسبع عشرة للهجرة (117 هـ) ، أدركنا أنّ معظم جهوده كان في القرن الأوّل الهجري، وتبيّن لنا أنّ هذا القرن شهد ميلاد النحو على آية حال ، بل إنّ النحو منذ القرن الأوّل بدأ يحدّد لنفسه منهجا، مستعينا في ذلك بعلماء يفرقون بين طابع عملهم النحوي وطابع اللغويين⁽³⁾، يؤكّد هذا و يقرره ما روي عن يونس بن حبيب أنّه سأل الحضرمي عن كلمة "السّويق"⁽⁴⁾ هل ينطقها أحد من العرب بالصاد ؟ ، فأجابه الحضرمي: نعم ، عمرو بن تميم تقولها، ثم قال له: وما تريد إلى هذا؟ عليك باب من النحو يطرد و ينقاس⁽⁵⁾.

فإذا نظرنا في بعض ألفاظ هذه العبارة الأخيرة ، مثل : "باب" و "يطرد" و "ينقاس" ، علمنا أنّ ابن أبي إسحاق كان يدعو يونس بن حبيب إلى العناية بالنظر النحوي وألاّ يخلط بينه وبين بحوث فقه اللغة، ثم أدركنا من جهة أخرى أن عناية الدارسين في ذلك الجيل كانت تتجه إلى متن اللغة كما كانت تتجه إلى النحو، أي إن العناية باختلاف لهجات القبائل واتخاذها ميدانا للدراسة قد بدأ مع بداية النحو، ثم عرفنا في النهاية أن الدارسين من جيل الحضرمي و هم من أصحاب السليقة دون شك لم يعودوا يعولون على سلاتقهم فقط، و إنما بدأوا يعتمدون على ما يسمعون من أبناء القبائل الوافدين إلى الحواضر⁽⁶⁾.

إن ابن أبي إسحاق الحضرمي قد قرن النحو بالقياس، وهذا يعني أنه قد رسم حدودا لمسار النحو، لأن "النحو كله قياس، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو" (7)، كما أنه "كان أشد تجريدا للقياس" (9)، ولا يستغرب أن يصدر هذا المصطلح الجديد (أي النحو) عن رجل مثله، فإنه "هو والنحو سواء أو هو والبحر سواء، أي هو الغاية كما قال يونس بن حبيب" (10)، وذهب الباحث عوض القوزي إلى أن القول بأن ابن أبي إسحاق هو أول من أطلق هذا المصطلح على هذا العلم (النحو) ليس بقول جازم، وإنما هو الرأي الراجح، فابن أبي إسحاق - كما يصفه أبو الطيب اللغوي - هو "أعلم أهل البصرة وأعقلهم، فرع النحو وقاسه، وتكلم في الهمز حتى عمل فيه كتاب مما أملاه، وكان رئيس الناس وواحدتهم" (11)، كما أظهر عوض القوزي خطأ من يرى أن الخليل بن أحمد الفراهيدي هو أول من استعمل اصطلاح النحو في كلامه الذي يمدح فيه أستاذه عيسى بن عمر الثقفي، وهو قوله

بَطَلَ النَّحْوُ جَمِيعًا كُلُّهُ

غَيْرَ مَا أَحْدَثَ عَيْسَى بْنُ عُمَرَ (12)

والخليل بن أحمد لا ينكر فضله في استنباط ما لم يسبق إليه من علم العروض وعلل النحو، إذ كان له دور أساس في إرساء أصول النحو واستخراج قواعده، غير أن مصطلح النحو قد ورد ذكره على لسان ابن أبي إسحاق قبل أن يعرفه الخليل بن أحمد بزمان (13)، فهو الذي قال للفرزدق في مديحه يزيد بن عبد الملك:

مُسْتَقْبِلِينَ شَمَالَ الشَّامِ تَضْرِبُنَا

بِحَاصِبٍ كَنَدِيفِ الْقُطْنِ مَنُثُورِ

عَلَى عَمَائِمِنَا يُلْقَى، وَأَرْحُلِنَا

عَلَى زَوَاحِفَ تُزَجِّي، مُخْهَارِيرٍ⁽¹⁴⁾

قال ابن أبي إسحاق للفرزدق : أسأت، إنما هي رير، وكذلك قياس النحو في هذا الموضع⁽¹⁵⁾.

إن قول ابن أبي إسحاق هنا: "وكذلك قياس النحو في هذا الموضع"، وقوله ليونس بن حبيب السابق ذكره: "عليك باب من النحو يطرد و ينقاس" لدليلان واضحا على ظهور هذا المصطلح ووضوحه عند ابن أبي إسحاق الحضرمي وطبقته.

وهكذا انتقل اصطلاح النحو من معنى لغوي وهو القصد والطريق إلى معنى اصطلاحي كعلم قائم بذاته له قواعده وأقيسته الخاصة، يقول محمد الطنطاوي: "فالتسمية بالنحو بعد عصره⁽¹⁶⁾ إلا أنها لم تتجاوز الطبقة الثانية، فقد اشتهرت عنها مؤلفات اتسمت بأنها نحوية، صرح فيها باسم النحو"⁽¹⁷⁾.

ونعني بقولنا النحو اصطلاحا تحديد دائرة الاصطلاح في ميدان النحو لتخصيصه بالبحث، كما تخصص لفظ (النحو) من قبل بالبحث في قواعد العربية وأصبح يعني العلم بأصولها وإعرابها، وإن كنا لا نعلم حتى الآن على وجه اليقين من أطلق هذا الاصطلاح لأول مرة على هذا العلم، فكتب التراجم تتسامح في نسبة التسمية بالنحو إلى أبي الأسود الدؤلي، والملاحظ بعد الاستقراء أن التسمية طارئة⁽¹⁸⁾، يقول الشيخ محمد الطنطاوي في سبب التسمية بالنحو: "اسم العلم من وضع أهله ومصطلحهم لمقتضى الملابس المناسبة في نظرهم، وقد سلف أن أبا الأسود لما عرض على الإمام

ما وضعه فأقره بقوله: ما أحسن هذا النحو الذي نحوت، فأثر العلماء تسمية هذا العلم باسم النحو استبقاء لكلمة الإمام التي كان يراد بها أحد معاني النحو اللغوية، و المناسبة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي جلية⁽¹⁹⁾.

وقد يكون مصطلح النحو قد انتقل من هذه الطريق وذلك بعد أن ألفته الألسنة والأسماع، فاستطاع ابن أبي إسحاق رجل الطبقة الثالثة البصرية أن ينقله هذه النقلة ليعبر به بوضوح عن علم العربية على حين أصبح الإعراب جزءا داخلا فيه لا مرادفاله كما كان من قبل.

بمعنى إن تسمية هذا العلم بهذا الاسم قد تكون مأخوذة من معنى الكلمة لغة وهو الاتجاه والقصد، وإذا كان القصد هنا قصدا خاصا إلى لغة العرب واستعمالها ووظيفة الكلمات فيها، فتخصيص العام في اللغة أمر شائع⁽²⁰⁾، ولعل مما يؤيد ذلك ويقويه ما رواه أبو الأسود الدؤلي، إذ قال: "دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب فوجدت في يده رقعة، فقلت: ما هذه يا أمير المؤمنين؟ فقال: إني تأملت كلام الناس، فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء⁽²¹⁾، فأردت أن أضع لهم شيئا يرجعون إليه ويعتمدون عليه، ثم ألقى إلي رقعة، وفيها مكتوب: "الكلام كله اسم وفعل وحرف... وقال لي: أنح هذا النحو"⁽²²⁾.

إن النحو بمعناه الاصطلاحي الذي نفهمه اليوم قد عرف في تلك الفترة الزمنية مع بقاء الفارق بين النحو اليوم والنحو في تلك الحقبة الزمنية الموعلة في القدم حين كان شيئا أعم وأشمل من النظر في حركات الإعراب والبناء، كان يقصد قواعد العربية كلها كما هو الحال عند أبي عبيدة معمر بن المثنى المتوفى سنة مائتين وعشر للهجرة (210هـ)

في كتابه "مجاز القرآن"، إذ إن كلمة المجاز عنده عبارة عن الطرق التي يسلكها القرآن الكريم في تعبيراته، هذا المعنى أعم بطبيعة الحال من المعنى الذي حدده علماء البلاغة فيما بعد، أما اليوم، فقد انفصل النحو عن العلوم التي نشأت معه أو نشأت في ظله كالأصوات والقراءات والتجويد والصرف وغيرها مما نجد عليه شواهد من كتاب سيبويه والكتب التي ألفت بعده بقليل⁽²³⁾، وإنّ هذا المعنى الاصطلاحي لكلمة "النحو" قد تحدد عند شيوخ سيبويه وتبلور أكثر في كتابه، ففي هذا العصر انقسم علماء اللغة قسمين:

قسم اهتم بجمع اللغة وترتيبها وتصنيفها، وسمي هذا القسم باللغويين، وكان شيخهم أبا عمرو بن العلاء، ثم تلامذته الثلاثة: الأصمعي وأبو عبيدة وأبو زيد الأنصاري، وقسم اهتم بتحليل هذه المدونة من النواحي الصوتية والصرفية والتركيبية وسموا النحاة، وتبدأ هذه المدونة بعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي مروراً بعيسى بن عمر الثقفي ووصولاً إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه⁽²⁴⁾، فعلى يد عبد الله بن أبي إسحاق ازدهرت الحركة النحوية وأفسحت الطريق أمامها لتسير بقوة وثبات حتى يتلقاها الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه، فتطورت إلى مدارس ومناهج ومذاهب.

وكان معظم النحاة الأوائل من القراء، وكان أكثر القراء من النحاة، فعن قتادة قال: أول من وضع النحو بعد أبي الأسود الدؤلي يحيى بن يعمر، وقد أخذ عنه عبد الله بن أبي إسحاق، قال: وكان أخذ القراءة عنه وعن نصر بن عاصم⁽²⁵⁾، فكان مقرئاً نحويًا، علامة في علم العربية، بصرياً بل إنه المقرئ المشهور وأحد القراء العشرة، وله في

القراءة رواية مشهورة منقولة عنه ، و هو من أهل بيت العلم بالقراءات والعربية وكلام العرب والرواية الكثيرة للحروف والفقه، وكان من أقرء القراء، وأخذ عنه عامة حروف القرآن الكريم مسندا وغير مسند من قراءة الحرمين والعراقيين وأهل الشام وغيرهم، وأخذ هو القراءة عرضا عن سلام بن سليمان الطويل ومهدي بن ميمون وأبي الأشهب العطاردي وغيرهم، وروى عن حمزة حروفا، وسمع الحروف عن أبي الحسن الكسائي، وسمع من جده زيد بن عبد الله (26).

وأما إسناده في القراءة إلى رسول الله ﷺ، فإنه قرأ على سلام المذكور، وقرأ سلام على عاصم بن أبي النجود، وقرأ عاصم على أبي عبد الرحمن السلمي وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي على علي بن أبي طالب، وقرأ علي بن أبي طالب على رسول الله ﷺ (27).

وزاحم عبد الله بن أبي إسحاق عنبسة الفيل وميمونا الأقرن في آخر عصرهما، كما شاركه في العصر أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي، غير أن أبا إسحاق كان أقدمهما أخذًا، وأسبقهما موتًا (28)، إذ توفي قبلهما بالبصرة سنة سبع عشرة ومائة في أيام هشام بن عبد الملك (29).

وكان عبد الله بن أبي إسحاق أول من وسّع أصول قياس العربية - كما سبق بيانه - وأحكامها، وبين علل النحو مائلا إلى القياس في النحول أشد تجريدا للقياس، في حين كان أبو عمرو بن العلاء أوسع علما بكلام العرب ولغاتها وغريبها (30).
"وحكى يونس بن حبيب أن أبا عمرو كان أشد تسليما للعرب، وكان ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر يطعنان عليهم، كان عيسى يقول: أساء النابغة في قوله حيث

يقول:

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرْتُني ضَيْئِلَةً

مِنَ الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السَّمُّ نَاقِعٌ⁽³¹⁾

يقول: موضعها نَاقِعًا⁽³²⁾

والقول الفصل في هذا الشأن أن الرفع جائز مثل النصب تماما، وتوجيه الرفع على أن كلمة "ناقع" خبر للمبتدأ وهو (السّم)، وأما توجيه النصب، فعلى أنها حال، والجار والمجرور خبر للمبتدأ، والتقدير: السّم في أنيابها حال كونه ناقعا، يقرّر هذا ويدعمه سيبويه في كتابه، "باب ما ينتصب فيه الخبر"⁽³³⁾ حيث بين أن رفع "ناقع" إنما يكون على الخبرية مع إلغاء الجار والمجرور، وأنه لو نصب "ناقع" على الحالية مع جعل الجار والمجرور خبرا لجاز أيضا.

ويواصل سيبويه كلامه في هذه المسألة مبينا أن نصب الخبر على الحالية أسلوب من أساليب العرب في كلامها وله شواهد في القرآن الكريم أيضا، إذ يقول: ﴿وقد قرئ هذا الحرف على وجهين: "قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ" ⁽³⁴⁾ بالرفع والنصب ⁽³⁵⁾.

بين سيبويه أن القراء قد اختلفوا في قراءة خالصة من قوله تعالى ذاك، وهذا ما أكدّه ابن الجزري موضحا أن نافعا قرأه بالرفع، وأنه قرأه الباقر بالنصب⁽³⁶⁾، فمن رفع "خالصة" فعلى اعتبارها خبرا للمبتدأ (هي) أي: هي خالصة، وتكون اللام متعلقة بخالصة أي: هي خالصة لمن آمن في الدنيا، و"يوم القيامة" ظرف لخالصة، ومن نصب "خالصة" فعلى اعتبارها حالا، والتقدير: قل هي ثابتة للذين آمنوا في حال خلوصها

لهم يوم القيامة ، ويكون "للذين آمنوا" خبرا للمبتدأ (هي)⁽³⁷⁾.

وبهذا، فالنابغة لم يخطئ كما زعم عيسى بن عمر الثقفي، وإن نزع التشدد هي التي دفعته إلى نقد النابغة ورميه بالخطأ، مع أن النابغة ليس الوحيد الذي وظف مثل هذا الاستعمال، وإنما له نظائر كثيرة في الشعر العربي وفي القرآن الكريم كذلك، وهو المثل الأعلى في الفصاحة، فكانت الشواهد المتعددة وآراء النحاة بجواز الوجهين معا - منها رأي سيبويه السابق ذكره - انتصارا للنابغة، فاختلف عيسى بن عمر الثقفي وسيبويه في الحكم على بيت النابغة مع أنهما جميعا يعتمدان القياس، ويرجع السبب في هذا الاختلاف إلى أن سيبويه قد اعتمد الشواهد الواردة وقاس عليها في التطبيق، فخرج بالحكم الصائب، وهو جواز الوجهين معا في بيت النابغة وفي كل شاهد يماثله. أما عيسى بن عمر الثقفي، فإن قياسه كان قياسا تجريديا نظريا محضا، فكان متبعا لطريق عبد الله بن أبي إسحاق الذي لم يعن بالقياس على قواعد النحو فحسب بل عني أيضا بتعليل القواعد، وجعله تسكه الشديد بتلك القواعد المعللة والقياس عليها يخطئ كل من ينحرف في كلامه عنها أو يخالفها، وقد حدثنا الرواة عن مواقف للحضرمي مع الشاعر الفرزدق كان يتعرض فيها لما كان يعتبره سقطات لغوية من الشاعر، "إذ روى أبو عمرو أن ابن أبي إسحاق سمع الفرزدق ينشد :

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع

من المال إلا مُسَحَّتًا أو مجلف⁽³⁸⁾

فقال له ابن أبي إسحاق : علي أي شيء ترفع (أو مجلف)؟ فقال : علي ما يسوءك و ينوءك ، قال أبو عمرو: فقلت للفرزدق : أصبت ، وهو جائز على المعنى أي لم

يبقى سواه". (39)

انتقد عبد الله بن أبي إسحاق الفرزدق في قوله ذاك ، وخطأه لرفعه قافية البيت ، و كان حقها النصب ، لأنها معطوفة كما يبدو على كلمة مسحت المنصوبة ، ويظهر أن الفرزدق قصد إلى الاستئناف حتى لا يحدث في البيت إقواء يخالف به حركة الروي في القصيدة. (40)

وإن النحاة بعد الحضرمي قد بالغوا في تعليل رفع الفرزدق لكلمة "مجلف" ، وإن من أشهر ما قيل في ذلك رواية ابن جني في كتابه الخصائص ، باب القول على الأطراد والشذوذ (41) حيث ذكر قول الفرزدق ذاك برفع كلمة مسحت ، وبين أن معنى قول الشاعر لم يدع ، لم يثبت ، وأن الجملة بعد "زمان" في موضع جر لكونها صلة له ، والعائد منها إليه محذوف للعلم بموضعه ، و تقديره : لم يدع فيه أو لأجله من المال إلا مسحت أو مجلف ، فيرتفع "مسحت" بفعله ، و "مجلف" معطوف عليه ، وبهذا يكون الأمر ظاهراً لا لبس فيه ولا غموض ، بمعنى ليس فيه من الاعتذار و الاعتلال ما في الرواية الأخرى بنصب كلمة مسحت .

واهتم ابن يعيش (42) بالرواية الأولى لقول الفرزدق ذاك موضحاً أن كلمة "مجلف" معطوفة على كلمة "مسحت" المنصوبة ، وتم هذا العطف بل جاز لملاحظة المعنى ، لأن قول الشاعر " لم يدع إلا مسحتا " معناه : بقي مسحت ، وعلى هذا يكون رفع مجلف على أساس أن مسحتا فاعل في المعنى للفعل يدع ، و بين أن رفع "مجلف" لدى الكسائي يكون بإضمار ، كأنه قال : أو هو مجلف أو بقي مجلف أو نحو هذين .

وإذا كان النحاة قد أكثروا في تأويل رفع كلمة "مجلف"، فإن ابن قتيبة قد رفض كل محاولاتهم في تخريج بيت الفرزدق قائلا: "فرغ آخر البيت ضرورة، وأتعب أهل الإعراب في طلب العلة، فقالوا وأكثروا، ولم يأتوا فيه بشيء يرضى، ومن ذا يخفى عليه من أهل النظر أن كل ما أتوا به من العلل احتيال و تمويه؟ وقد سأل بعضهم الفرزدق عن رفعه إياه، فشتمه وقال: علي أن أقول و عليكم أن تحتجوا" (43). وكان من نتيجة تعرض ابن أبي إسحاق الحضرمي للفرزدق نقداً و تخطئة أن هجاه الفرزدق بقصيدة منها:

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ

وَلَكِنْ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا (44).

ولما سمع ابن أبي إسحاق قول الفرزدق هذا، علق عليه مبينا خطأ الفرزدق فيه، وهو إجراؤه كلمة "موال" المضافة إلى "مولى" مجرى الاسم الممنوع من الصرف، إذ جرها بفتحة، و كان ينبغي عليه أن يقول: مولى موال (45)، فيصرفها قياساً على ما جاء عن العرب في مثل "جوار و غواش" حيث يحذفون الياء التي تقابل اللام و ذلك في حالتي الرفع و الجر، و يأتون بالتنوين عوضاً عن هذا المحذوف، وهو ما بينه سيبويه في كتابه، باب ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الياء و الواو التي الياءات و الواوات منهن لامات (46) حيث أوضح أن الفرزدق قد خرج على الأصل و خالف القاعدة النحوية للضرورة، إذ كان في موضع لأبد له فيه أن يجعل فتحة فوق الياء من "مواليا"، وعد ابن أبي إسحاق هذا لحنًا، وهو لا يأبه بأن يهجو الفرزدق بقدر ما يهمله أن يبين له أخطائه التي تعترض سلامة القواعد التي يتبعها و يسميها قياس النحو.

ويصدق ما قاله ابن سلام الجهمي⁽⁴⁷⁾، إن ابن أبي إسحاق أقدم من يحكى عنه بعض أحكام النحويين من الموصوفين بهذا العلم، ويظهر أن من تقدمه إلى التفكير في أمور النحو ظلوا بعيدين عن التجريد حتى جاء ابن أبي إسحاق، فكان أول من هدى النحويين إلى الطريق الذي ينبغي أن يسلك في تناول مسائل علم النحو، وذلك بأن فرق ما بين الظواهر التي ينتظمها قانون جامع - وهو ما كان يعنيه بالقياس - وبين ما لا يخضع لمثل هذا القانون⁽⁴⁸⁾، وقد أوصله إلى هذا المستوى ذكاؤه الحاد، وغوصه في البحث، إذ اتجه إلى اللغة يدرس أصولها ويتفحص ما اطرده منها، وقيس ما ليس بمعلوم على ما كان معلوماً.

وإذا كان عبد الله بن أبي إسحاق بارعا في النحو وفي القياس النحوي بصفة خاصة والبحث عن العلة الذي لم يعرف إلا معه⁽⁴⁹⁾، فإنه إضافة إلى ذلك صاحب قراءة - كما سبق بيانه - إذ له قراءات نحوية تناولها العلماء والباحثون بالشرح والتحليل، نذكر بعضها منها.

1 - قوله تعالى: ﴿هُؤْلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾⁽⁵⁰⁾، إذ قرأ عبد الله بن أبي إسحاق بنصب "أطهر"، وضعف الخليل بن أحمد وسيبويه هذه القراءة، لأن "هن" لا يجوز أن تكون عمادا أي ضمير فصل، وقد بين سيبويه هذا في الكتاب، "باب لا تكون هو وأخوتها فصلا"، ولكن يكن بمنزلة اسم مبتدأ⁽⁵¹⁾.

كما أكد الأخفش الأوسط عدم جواز نصب "أطهر" مبينا أنه إنما ينصب خبر الفعل الذي لا يستغني عن خبر إذا كان بين الاسم وخبره هذه الأسماء المضمرة التي تسمى الفصل يعني: هو، هي، هما وهم وهن⁽⁵²⁾... أي: إن "هن" لا تكون في

هذه الآية الكريمة فصلاً، وإِثْمًا تكون فصلاً فيما لا يتم الكلام إلا بما بعدها، نحو: كان زيد أخاك، ليدلّ بها على أنّ الأخ ليس بنعت، وأنها تحتاج إلى خبر، وأنّ الحال لا يدخل عليها ضمير فصل⁽⁵³⁾، كما أنكر أبو عمرو بن العلاء هذه القراءة، ودارت بينه وبين قارئها عيسى بن عمر الثقفي مناظرة ذكرها ابن السلام الجمحي قائلاً: "وكان يقرأ: "هؤلاء بناتي هنّ أطهر لكم"، فقال له أبو عمرو: هؤلاء بنيّ همّ ماذا؟ فقال: عشرين رجلاً، فأنكرها أبو عمرو"⁽⁵⁴⁾.

يستنتج من هذه الرواية أنّ مناظرة الرجلين لم تتسم بأيّ طابع من الجدل المنطقي، فكلّ ما يفهم منها أنّ عيسى بن عمر ظلّ منسجماً مع نفسه حين أجاب: بعشرين على قياس "أطهر" بالنصب، ولم يزد أبو عمرو على إنكاره ذلك الجواب كما أنكر قراءة النصب في "أطهر".

وصوّب الكسائي قراءة نصب "أطهر"، وأجاز اعتبار "هنّ" فصلاً⁽⁵⁵⁾، كما دافع ابن جني عن هذه القراءة في كتابه المحتسب⁽⁵⁶⁾ حيث بين أن نصب كلمة أطهر قراءة سعيد بن جبير والحسن بخلاف ومحمد بن مروان وعيسى الثقفي وابن أبي إسحاق، كما أوضح أن نصبها من وجهين هما: الوجه الأول أن تعرب كلمة "بناتي" خبراً، و"هنّ" ضمير فصل و"أطهر" حالاً، ونصب أطهر على الحال وجعل "هنّ" فصلاً لا يجيزه سيبويه ومن تبعه - كما سبق بيانه - لأن الفصل لا يكون إلا بما بعده، بمعنى يكون بين المبتدأ والخبر أو ما كان في حكمها كما في: ظننت زيدا هو خيراً منك.

وكان زيد هو القائم، ومن هنا استنكر سيبويه قراءة النصب واعتبرها بعيدة و

ضعيفة، كما ذهب ابن جني مذهب سيبويه في هذا الوجه. والوجه الثاني: أن يكون "هؤلاء" مبتدأ أول، و"بناتي" مبتدأ ثانياً، و"هنّ" خبر المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، و"أظهر" منصوب على الحال من "هنّ"، والعامل فيه عامل الإشارة، وعلى هذا الوجه أجاز ابن جني قراءة عبد الله بن أبي إسحاق ومن قرأ بها، وعدّها قراءة سليمة صحيحة.

2 - قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾⁽⁵⁷⁾، إذ قرأ الجمهور بحذف النون من "المُقِيمِي" للإضافة، وخفض "الصلاة"⁽⁵⁸⁾، وقرأ عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي والحسن: "وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ" بنصب الصلاة⁽⁵⁹⁾، ورويت عن أبي عمرو، وجاز النصب مع حذف النون من "المُقِيمِي"، لأنّ الألف واللام بمعنى الذين⁽⁶⁰⁾، وهو قول سيبويه، إذ ذكر أنّ قول القائل: هذا الضارب زيداً في معنى: هذا الذي ضرب زيداً، وعمل عمله، لأنّ الألف واللام منعاً للإضافة، وصارتا بمنزلة التنوين، وكذلك: هذا الضارب الرجل، وهو وجه الكلام، ثم بين سيبويه أنّ قوماً من العرب تُرضى عربيتهم قد قالوا: هذا الضارب الرجل، - بخفض الرجل - شبهوه بقولهم الحسن الوجه، كما أشار إلى ما يشبه ذلك في الإجراء على ما قبله، وهو قولهم: هو الضارب زيداً والرجل، إذ لا يكون فيه إلا النصب، لأنه عمل فيه عمل النون، ولا يكون: هو الضارب عمرو - بخفض عمرو -

كما لا يجوز: هو الحسن وجه، ومن قال: هذا الضارب الرجل، قال: هو الضارب الرجل وعبد الله - بالخفض فيهما -، وأمّا إذا ثني الاسم أو جمع أو أثبتت النون، فيقال هذان الضاربان زيداً، وهؤلاء الضاربون الرجل، لا يكون فيه غير النصب،

لأنَّ النون ثابتة، واحتجَّ لذلك بقوله تعالى : ﴿ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ (61)، فالنون لا تعاقب الألف واللام ولا يجتمعان، وذكر مثلاً عن النون المكفوفة وهي ثابتة في المعنى قول الشاعر:

الْحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا

يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا نَطْفُ (62).

وأوضح سيبويه - معقبا على هذا البيت - أن الشاعر لم يحذف النون في قوله "الحافظو" للإضافة ولا ليعاقب الاسم النون، وإنما حذفها لطول الكلام (63)، بمعنى أعمل الشاعر الحافظين مع حذف نونها على نية إثباتها.

وأكد الفراء قول سيبويه مُبيِّناً أنَّ نصب " الصلاة " مع حذف النون من " المقيمين " في قوله تعالى: " والمقيمي الصلاة " جائز، لأنَّ العرب لا تقول في الواحد إلا النصب، فيقولون: هو الأخذُ حَقُّهُ، فينصبون " الحقَّ "، لا يقولون إلاَّ ذلك والنون مفقودة، ثم بين أنه لو خفض في الواحد لجاز ذلك، ولم يسمع ذلك إلاَّ في قولهم: هو الضارب الرجل، فإنَّهم يخفضون الرجل وينصبونه (64).

وذكر ابن جني أنَّ حذف النون في هذه القراءة أي: " والمقيمي الصلاة " تخفيفاً لا لتعاقبها الإضافة، ودعم قوله بشواهد من كتاب سيبويه، كما أشار إلى أنَّ بعض القراء قرأوا قوله تعالى: ﴿ إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ الْأَلِيمِ ﴾ (65) بنصب العذاب الأليم (66).

وقرأ عبد الله بن مسعود: " والمقيمين الصلاة " بإثبات النون ونصب الصلاة، وكذلك الأعمش، وجاءت هذه القراءة على الأصل (67) لثبوت النون أو كما قال



سيبويه : " إذا ثنيت أو جمعت فأثبتت النون قلت : هذان الضاربان زيدا، وهؤلاء الضاريون الرجل، لا يكون فيه غير هذا ، لأن النون ثابتة ... " (68).

نكتفي بهذين الشاهدين للدراسة النحوية التي دارت حول قراءات ابن أبي إسحاق وأسهمت في إخصاب النحو ونموه ، و نستنتج بأن ابن أبي إسحاق قد خطا بالنحو خطوة جديدة يمكن اعتبارها بحق أول المعالم على طريق علم النحو، وتتمثل هذه الخطوة في أمور أربعة هي : الاستقرار والمناقشة والبحث عن الأسباب والعلل، وإعمال الفكر لإخضاع الظاهرة اللغوية لنوع من القياس حين يتعذر التعليل⁽⁶⁹⁾، كما أنه كان أول النحاة البصريين ، وأنه مؤسس مدرسة البصرة النحوية التي برزت معالمها على يد تلاميذه النابهين من أمثال عيسى بن عمر الثقفي أستاذ الخليل بن أحمد الفراهيدي، ويكمن التطور العلمي الحاصل مع الحضرمي في تحول اتجاه التخصص العلمي وفق منهج خاص هو منهج النحاة بما استحدثه من آليات خاصة بالنحاة كالقياس والعلل ، بمعنى إن الأنظار اللغوية أخذت تتعمق على يد الحضرمي ، فلم تعد مجرد استقراء هدفه ضبط القراءة على أساس الحفظ والتواتر، وإنما غدت نوعا من الإحصاء العلمي يسبق وضع القوانين والقواعد التي يجب أن يقاس عليها ما يمكن أن يكون من ظواهر مماثلة للظاهرة المرصودة ، ومن هنا نشأت فكرة القياس النحوي الذي صرح بها عبد الله بن أبي إسحاق وهو يؤكد للفرزدق خطأه في جر كلمة (رير) بدلا من رفعها - كما سبق بيانه - ، وإن هذا القياس جعله الخليل بن أحمد منهجا في النحو العربي ووصل به إلى الذروة، وقد تجلّى ذلك كله في الكتاب - كتاب سيبويه - ، وتكمن أهمية القياس في كونه أساسا صالحا لمعرفة صيغ اللغة، ووسيلة فعالة في ضبط أساليبها ما لم يبالغ في

استخدامه ، و يتكلف في توظيفه، ذلك أن اللغة العربية ليس من اليسير الوقوف على كل مفرداتها ومشتقاتها و سماع كل كلمة منها في استعمالاتها المختلفة و أساليبها المتباينة ، فكانت الحاجة ماسة إلى أن يكون الاستقراء الممكن كافيا لوضع قاعدة يمكن اتباعها و السير على منوالها ، فيقاس ما لم يسمع على ما سمع ، فيعمل عمله، و يأخذ حكمه.

وفي الأخير أرجو أن أكون قد وفقت في تبين بعض جوانب شخصية عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي القارئ النحوي، و مدى مساهمته في تطوير الأنظار النحوية.

الهوامش

- (1) انظر: عوض القوزي، المصطلح النحوي: نشأته و تطوره حتى أواخر القرن الثالث هجري، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1983م (أصل هذا الكتاب رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الأدب ، جامعة الرياض، 1399.1979م
- (2) ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، قرأه و شرحه محمود محمد شاكر، القاهرة، 1394- 1974م، ج1، ص14.
- (3) تمام حسان ، الأصول: دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، النحو، فقه اللغة، بلاغة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982م، ص32.



- (4) السويق: يتخذ من الحنطة و الشعير، يكون طعاما و ثريدا، و يجعل شرابا يخلط بالماء و يرحى و يضرب، انظر: طبقات فحول الشعراء ج 1، ص 15.
- (5) انظر: طبقات فحول الشعراء، ج 1، ص 15.
- (6) انظر: الأصول، ص 33.
- (7) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد دكن المحمية، ط 1، 1310هـ، ص 46.
- (8) أشد تجريدا للقياس: أشد معرفة بحقائقه و اجتهدا في ضبطه.
- (9) طبقات فحول الشعراء، ج 1، ص 14.
- (10) المصدر نفسه، ج 1، ص 15.
- (11) أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين حققه و علق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم، الفجالة القاهرة، 1375. 1955م-، ص 12.
- (12) مراتب النحويين، ص 23. و ذكر هذا البيت الشعري في كتاب طبقات النحويين و اللغويين "للزبيدي، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، ووقف على طبعه و نشره محمد سامي أمين الخانجي، ط 1، مصر، 1373 هـ - 1954م، ص 37، و في كتاب: "نزهة الألباء في طبقات الأدباء" لابن الأنباري، حققه أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطباعة و النشر، الفجالة، القاهرة، دت، ص 22، برواية أخرى:
- (13) أنظر: المصطلح النحوي، ص 18، 19.
- (14) ديوان الفرزدق، دار صادر، دار بيروت، 1380هـ - 1960م، ج 1، ص 213، و

- جاء فيه بدل "مخها رير" نزجها محاسير، شمال : الريح الباردة وتأتي من قبل الشام ،
والخاصب : ما تناطر من البرد و الثلج و الحصى الصغار ، و الزواحف : الإبل التي أعيها
السفر ، مخها رير: أي أجهدا السفر حتى دق عظمها ورق جلدها وذاب مخ عظمها،
انظر طبقات فحول الشعراء ، ج 1، ص 17.
- (15) طبقات فحول الشعراء ، ج 1، ص 17، و انظر الزبيدي ، طبقات النحويين و
الغويين، ص 26.
- (16) أي : بعد عصر أبي الأسود الدؤلي .
- (17) محمد الطنطاوي، نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة ، دار المعارف ، ط 5، القاهرة،
مصر ، 1393. 1973-م ص 33.
- (18) انظر: المصطلح النحوي ، ص 25.
- (19) نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة، ص 33.
- (20) عبد الرحمن السيد ، مدرسة البصرة النحوية ، نشأتها و تطورها، دار المعارف ،
القاهرة، مصر، 1388- 1968م ، ص 63.
- (21) الحمراء ، الأعاجم .
- (22) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، ص 4، 5.
- (23) انظر: المصطلح النحوي، ص 20.
- (24) نقلا عن محاضرات الأستاذ الحاج صالح .
- (25) مراتب النحويين، ص 13.
- (26) ابن خلكان ، و فيات الأعيان ، حققه وعلق حواشيه و وضع فهارسه محمد



- محي الدين عبد الحميد، ط1، القاهرة، مصر، 1948-1367م، ج6، ص242.
- (27) المرجع نفسه، ج6، ص242.
- (28) القفطي، إنباه الرواة على أنباء النحاة، حققه أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، بيروت، لبنان، 1406هـ-1986م، ج6، ص104، 105.
- (29) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص20.
- (30) طبقات فحول الشعراء، ج1، ص14.
- (31) ديوان النابغة الذبياني، تحقيق و شرح كرم البستاني، دار بيروت، لبنان، 1412هـ-1982م، ص80. ساورتنى : واثبتني ، الضئيلة : الحية التي كبرت و اشتد سمها ، و الرقشاء : ذات النقط السوداء ، و الناقع المجتمع في أنيابها، فهو قاتل بالغ الشدة.
- (32) طبقات فحول الشعراء : ج1، ص16.
- (33) سيبويه، الكتاب، تحقيق و شرح محمد عبد السلام هارون، دار الجيل، ط1، بيروت، لبنان، 1411هـ-1991م، ج2، ص88، 89.
- (34) الاعراف : 32.
- (35) الكتاب، ج2، ص91.
- (36) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تصحيح و مراجعة علي محمد الضباع، دار الفكر، دت، ج2، ص269.
- (37) مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، حققه و علق عليه ياسين محمد السواس، دار اليمامة، ط3، دمشق، بيروت، 1423-200م، ص272، 273، وانظر :

العكبري، التبيان في اعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل ن ط 2، بيروت، لبنان، 1407. 1987-م، ج 1، ص 564، 565.

(38) ديوان الفرزدق، ج 1، ص 26، (غير أنه جاء بدل مجلف مجرف)

(39) نزهة الألباب، ص 20.

(40) انظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعرفة، ط 2، مصر، 1972م، ص

23.

(41) ابن جني، الخصائص، حققه عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط

1، بيروت، لبنان، 1421 هـ، ج 1، ص 141.

(42) ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، لبنان، دت، المجلد الثاني،

ج 10، ص 103.

(43) ابن قتيبة، الشعر والشعراء، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، دار المعارف،

القاهرة، مصر، 1377 هـ - 1958 م، ج 1، ص 89.

(44) المولي: الحليف، والرجل إذا كان ذليلاً يوالي قبيلة وينضم إليهم ليعتز بهم،

وإذا والى مولى كان أذل، وأراد الفرزدق بالمولى الحضرميين، وكانوا موالي بني عبد

شمس بن عبد مناف، يقول الفرزدق: لو كان عبد الله ذليلاً لهجوته، ولكنه أذل من

الذليل، لانه حليف الحضرميين، والحضرميون حلفاء بني عبد شمس، وهذا مبالغة

في الهجو، والحضرمي منسوب الى حضرموت.

و انظر: البغدادي، خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب، القاهرة، مصر،

1347 هـ، ج 1، ص 218.



- (45) انظر : خزانة الأدب ، ج 1 ، ص 219 .
- (46) الكتاب ، ج 3 ، ص 308 ، 312 ، 313 (بتصرف)
- (47) انظر : طبقات فحول الشعراء ، ج 1 ، ص 14 ، 15 .
- (48) منى إلياس ، القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي ، دار الفكر ، ط 1 ، دمشق سورية ، 1405 هـ - 1985 م ، ص 11 .
- (49) المصطلح النحوي ، ص 51 .
- (50) هود : 78 .
- (51) الكتاب ، ج 2 ، ص 379 ، 396 .
- (52) الأخفش الأوسط ، معاني القرآن ، حققه فائز فارس ، ط 1 ، الكويت ، 1400 هـ - 1979 م ، ج 2 ، ص 356 ، 357 .
- (53) أبو جعفر النحاس ، إعراب القرآن ، حققه الدكتور زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، ط 3 ، بيروت ، لبنان ، 1409 هـ ، ج 2 ، ص 295 ، 296 .
- (54) طبقات فحول الشعراء ، ج 1 ، ص 20 .
- (55) انظر : أبو جعفر النحاس ، إعراب القرآن ، ج 2 ، ص 295 .
- (56) ابن جنبي ، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها ، تحقيق علي النجدي ناصف و عبد الحليم النجار ، و عبد الفتاح إسماعيل شبلي ، القاهرة ، مصر ، 1373 هـ - 1993 م ، ج 1 ن ص 325 ، 326 .
- (57) الحج : 35 .
- (58) أبو جعفر ، النحاس ، إعراب القرآن ، ج 3 ، ص 98 ، و انظر التبيان في إعراب ج 2 ،

- ص 942.
- (59) المحتسب، ج 2، ص 80، و انظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل، حققه و علق عليه محمد مرسي عامر، راجع طبعه الدكتور شعبان محمد إسماعيل، دار المصحف، ط 2، القاهرة، مصر، 1397هـ - 1977م ج 4، ص 84. و التباين في إعراب القرآن، ج 2، ص 942.
- (60) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ج 3، ص 98.
- (61) النساء: 1623.
- (62) يقول الشاعر: يحفظون عورة عشيرتهم إذا انهزموا و يحمونها من عدوهم، ولا يخذلونهم فيكونوا نطفين في عملهم، والنطق التلخ بالعب.
- (63) انظر الكتاب، ج 1، من ص 181 إلى ص 186.
- (64) انظر: أبو زكريا القراء، معاني القرآن، حققه احمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار، دار السرور، 1955م، ج 2، ص 225، 226.
- (65) الصافات: 38.
- (66) انظر: المحتسب، ج 2، ص 80، 81.
- (67) أبو جعفر، النحاس، اعراب القرآن، ج 3، ص 98، و انظر الكشاف، ج 4، ص 84.
- (68) الكتاب، ج 1، ص 183.
- (69) انظر: عفيف دمشقية، تجديد النحو العربي، معهد الإنماء العربي، ط 1، بيروت، لبنان، 1976م، ص 119.

Contents

﴿إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ الْأَلِيمِ﴾

الصفات : الآية 38